الفصل الأول

مؤلفاته وتحقيقاته

في قواعد ومصطلحات الحديث ومناهج المحدثين

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تحقيقه لنصوص مصادر علوم الحديث للأئمة السابقين.

المبحث الثاني: تآليفه في علوم الحديث.

المبحث الأول

تحقيقه لنصوص مصادر علوم الحديث للأئمة السابقين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تحقيقه للكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى

١- سبب تحقيقه لهذا الكتاب:

يقول الشيخ: وهذا الكتاب الذي نقدمه من أوائل الكتب التي صنفت في علوم الحديث، وقد عالج فيه الخطيب البغدادي قوانين الرواية وأصولها، وجمع أقوال العلماء والأئمة فيه، وتميز هذا الكتاب عن غيره من الكتب والمراجع في هذا العلم أنه من أوائل الكتب المصنفة إلى جانب التزام الخطيب فيه بالإسناد، ومعلوم أن التزام الإسناد إنما كان في علم الحديث رواية، فيذكر الأئمة والرواة إسناد كل حديث. أما في علوم الحديث أو مصطلح الحديث فلم يكن إسناد كل قاعدة وعزوها لصاحبها أو قائلها إلا في القليل. أما كتاب الكفاية فقد التزم فيه مؤلفه أن يذكر إسناد كل قانون أو قاعدة أو قول، وهذا يعطي الكتاب قيمة علمية محققة، لها أكبر الأثر في توثيق الأخبار والروايات، والمصطلحات الحديثية.

يقول الشيخ في المقدمة: ولذا قمت بتخريج ما ورد في الكتاب من الأحاديث، وشرح بعض الكلمات الغريبة والتعليق على بعض النصوص وشرحها عند الحاجة[1].

تتمثل جهوده في هذا الكتاب في أمرين:

---

(١) انظر الكفاية ١٣-١٥ بتصرف، ط. دار الكتاب العربي.

١- تحقيق النص اعتمادًا على بعض أصوله الخطية المعتمدة كما أشار الشيخ إلى ذلك في المقدمة؛ حيث قال: وهذا الكتاب الذي نقدمه من أوائل الكتب التي صنفت في علوم الحديث، وقد خرج في طبعة هندية قوبلت على نسخة المكتبة الآصفية بحيدر آباد دكن، ونسخة أخرى محفوظة في مكاتب إسطنبول، وقد اطلعنا على هذه الطبعة فوجدتها وافية إلا في القليل، فقمت بمقابلتها على نسختين في دار الكتب المصرية؛ نسخة من اثني عشر جزءًا من تجزئة المؤلف في مجلد تنقص بعض الشيء من أولها، في مجلد بقلم مغربي بخط محمد بن أحمد بن عطية الأنصاري ثم الداني، فرغ من كتابتها يوم الجمعة بعد صلاة العصر الرابع من ربيع الآخر سنة ٥٩٤هـ، بأولها قصيدة لمحمد بن محمد بن حامد المراغي إمام مسجد الفقاري بجرجا، وبآخره سماع للكتاب على الشيخ أبي عبد الله بن أبي الحسن بن المقرئ مؤرخ سنة ستمائة بجامع دمشق، ثم صورة من سند المراغي المذكور مؤرخ سنة ١٣٠٧هـ في ٢٠١ ورقة ومسطرتها مختلفة ٢٠×١٣ سم، رقم (٤٥٧) مصطلح. وهذه النسخة هي التي اعتمدتها في التحقيق والمراجعة مع النسخة المطبوعة.

وأما النسخة الثانية فهي بقلم معتاد قديم وبها نقص من أولها وآخرها وهي مضطربة الأوراق، وبها تقديم وتأخير، وأول ما فيها "باب الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في سماع الحديث"، وآخر الموجود منها: قال: سمعت وكيعًا يقول: لو أن رجلًا دفع إلى رجل كتابًا فقال: قد حدثتك بما فيه كان قد حدثه في ١٦٧ ورقة، ومسطرتها ١٩ سطرًا ١٨×٢٣,٥ سم، رقم (٩٨) مصطلح[1].

وبذلك يكون الشيخ قد اعتمد نسخة دار الكتب المصرية المكونة من اثني عشر جزءًا لأنها أتم من الثانية، ولأن بآخرها سماع للكتاب، ورمز لها الشيخ بـ (ك)، كما ظهر

(١) انظر المقدمة ص١٤.

لي من خلال استقراء الكتاب.

٢- تعليقه على النص ومنهجه فيه كالتالي:

أولاً- عرف بالأعلام وبين درجتهم:

ففي ص٢٣، باب: ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله وحكم سنة رسول الله ﷺ في وجوب العمل ولزوم التكليف.

عرّف الشيخ بالمقدام ابن معد يكرب، فقال: المقدام ابن معد يكرب بن عمرو الكندي صحابي مشهور نزل الشام، ومات سنة سبع وثمانين على الصحيح وله إحدى وتسعون سنة. فعرّف الشيخ بالصحابي غير أنه لم يذكر المرجع الذي ترجم للصحابي منه لا سيما وأن هذا مرجع لطلبة العلم ففات الشيخ ذلك[١].

وفي ص٢٤ في نفس الباب، عرّف الشيخ بأشعث بن شعبة المِصِّيصي الذي جاء في سند حديث بالباب فقال الشيخ في الهامش: أشعث بن شعبة المِصِّيصي أبو أحمد أصله من خُراسان، مقبول من الثامنة.

ونفس الأمر لم يذكر الشيخ مصدر الترجمة[٢].(قد لا يليق هذا بمقام التحدث عن العلماء، يرجى التلطف في العبارة).

وفي ص٢٦ في نفس الباب، عرف الشيخ بمحمد بن المنكدر الذي جاء اسمه في إسناد حديث، فقال الشيخ في الهامش: محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهُدَير بالتصغير التيمي المدني ثقة فاضل من الثالثة، مات سنة ثلاثين أو بعدها[٣].

وفي ص٢٦ في نفس الباب، عرف الشيخ بحمزة بن أبي حمزة النصيبي الذي جاء اسمه في إسناد حديث ساقه الخطيب وحكم عليه، فقال الشيخ في الهامش: حمزة بن أبي

---

(١) انظر الكفاية ص٢٣ أصل وهامش.

(٢) انظر السابق ص٢٤.

(٣) انظر السابق ص٢٦.

حمزة الجعفي الجزري النَصِيبي بفتح فكسر نسبة إلى نصيبين مدينة من بلاد الجزيرة، واسم أبيه ميمون، وقيل: عمرو، متروك متهم بالوضع. حيث عرف الشيخ بهذا العلم وأغفل ذكر مصدر الترجمة[1].

وفي ص١٢٧، عرف الشيخ بيحيى بن معين، فقال في الهامش: هو أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي الحافظ، ولد سنة ثمان وخمسين ومائة وكان أحد الأئمة الأربعة الذين انتهت إليهم الزعامة في الحديث، وهم: أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وابن أبي شيبة[2]. فقد عرف الشيخ به وأغفل سنة وفاته وأغفل مصدر الترجمة الذي ترجم منه ليحيى بن معين ﷺ. ولعله في عدم ذكره لسنة وفاته فعل ذلك تخفيفًا على طلبة العلم، وتقليدًا لبعض المترجمين كالإمام مسلم في الكنى والأسماء، حيث قال: أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي سمع عبد الله بن المبارك... ولم يذكر سنة ميلاد ولا وفاة[3].

وفي ص١٥٧، باب: ذكر بعض المنقول، عرف الشيخ بعلي بن المديني الذي جاء اسمه في سياق خبر نقله عنه الخطيب بإسناده، حيث قال: أخبرنا أبو الفتح منصور بن ربيعة بن أحمد الزهري الخطيب الدينوري، قال: أنا أبو القاسم علي بن أحمد بن علي بن راشد قال: ثنا أحمد بن يحيى بن الجارود، قال: قال علي بن المديني: "لو تركت أهل البصرة لحال القدر ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي يعني التشيع خربت الكتب" قوله: "خرِبَت الكتب" يعني: لَذَهب الحديث.

فترجم الشيخ في الهامش لابن المديني فقال: هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن

((١)) انظر السابق نفس الصفحة.

(٢) انظر السابق ص١٢٧.

(٣) انظر الكنى والأسماء ٣٣٧/١ أصل وهامش، ترجمة ١٢١٢، ط. المدينة المنورة.

جعفر بن يحيى بن بكر بن سعيد بن المديني ثم البصري الحافظ الثقة، ولد سنة إحدى وستين ومائة من الهجرة. ومن تلاميذه: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي وابن ماجه، وأحمد بن حنبل. ولابن المديني نحو مائتي مصنف، وكانت وفاته سنة أربع ومائتين ليومين بقيا من ذي القعدة[1]. فترجم له الشيخ ولم يذكر مصدر الترجمة، وأرى أن ذكره مفيد لطالب العلم؛ حتى يستطيع الرجوع إلى ذلك المصدر، فإذا كان هناك تصحيف أو تحريف استطاع تصويبه، وبدون ذكر ذلك يصعب على غير المتخصص. ولعله أغفل ذلك اعتمادًا على أن هذا الكتاب لطلبة العلم المتخصصين.

وفي ص٢٤٠، في باب: ذكر من كان يذهب إلى إجازة الرواية على المعنى من السلف وسياق بعض أخبارهم، في ذلك ترجم الشيخ لعبد الرحمن بن مهدي الذي جاء اسمه في سياق إسناد خبر نقله الخطيب بإسناده. حيث قال: أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل، قال: أنا محمد بن أحمد بن الحسن، قال: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح وأخبرنا محمد بن الحسن الناقد، قال: أنا أحمد بن جعفر قال: ثنا جعفر الفرياني قال: ثنا قتيبة بن سعيد قال: ثنا معن وأخبرنا محمد بن علي بن الفتح قال: أنا عمر بن إبراهيم المقري، قال: ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز قال: ثنا أبو خثيمة، قال: ثنا معن بن عيسى عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن واثلة بن الأسقع قال: إذا حدثناكم، وقال قتيبة: إذا جئناكم بالحديث على معناه فحسبكم.

فترجم الشيخ لعبد الرحمن بن مهدي في الهامش فقال: عبد الرحمن بن مهدي روى عن الأئمة الأعلام وأدرك من التابعين عدة منهم المثنى وسعيد وأبو خلدة ويزيد بن أبي صالح وغيرهم، وحدث عنه من الأعلام ابن المبارك، ويحيى القطان، وأبو داود،

(١) انظر الكفاية ص١٥٧ أصل وهامش.

والطيالسي[1].

ويلاحظ أن الشيخ ترجم لعبد الرحمن بن مهدي ترجمة موجزة فقال: عبد الرحمن بن مهدي فقط ولم يتم ترجمته، فهو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، وقيل: الأزدي مولاهم، أبو سعيد البصري اللؤلؤي[2].

كما يلاحظ أن الشيخ أغفل ذكر سنة الميلاد والوفاة، كما أغفل ذكر المصدر الذي ترجم منه للعلم عبد الرحمن بن مهدي، ولعله لم يذكر سنة الميلاد والوفاة اختصارًا؛ فهو علم معروف. وكذا اختصر الاسم لأنه علم معروف كما فعل البخاري في التاريخ الكبير، حيث قال: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد البصري[3]. لكن عدم ذكر المصدر الذي ترجم منه للعلم يعد مأخذًا عليه؛ لأن الرجوع إلى المصدر يصعب على غير المتخصص، ولعل الشيخ أغفل ذلك اعتمادًا على أنه حقق هذا الكتاب للمتخصصين في المقام الأول ولغير المتخصصين في المقام الثاني.

وفي ص٣٠١ في باب: ذكر الروايات عمن قال: إن القراءة على المحدث بمنزلة السماع منه. ترجم الشيخ لعبد الله بن العلاء بن زَبْر الذي جاء اسمه في سياق خبر ذكره الخطيب في هذا الباب، قال: أخبرنا محمد بن محمد بن عثمان السواق قال: ثنا عيسى بن حامد الرُّخجي، قال: ثنا الهيثم بن خلف الدوري، قال: ثنا الحكم بن عمرو، قال: ثنا أبو مسهر، قال: ثنا عبد الله بن العلاء بن زَبْر، قال: رأيت عمرو بن أبي الوليد يعرض على مكحول. يعني: العلم.

---

(١) انظر الكفاية ص٢٤٠ أصل وهامش.

(٢) انظر (تهذيب الكمال) للمزي ٤٣٠/١٧، بترجمة ٣٩٦٩، ط. الرسالة. وانظر (سير أعلام النبلاء) للذهبي ١٩٢/٩ ترجمة ٥٦، ط. الرسالة.

(٣) انظر (التاريخ الكبير) للبخاري ٣٥٤/٥، ترجمة ١١٢٣، ط. دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

قال الشيخ في الهامش مترجمًا لعبد الله بن العلاء: عبد الله بن العلاء بن زَبْر بفتح فسكون الموحدة الدمشقي الرَّبْعي: ثقة مات سنة أربع وستين وله تسع ثمانون.

فلقد ترجم الشيخ لعبد الله ترجمة مختصرة كصنيع ابن سعد في الطبقات حيث قال: عبد الله بن العلاء بن زَبْر وكان ثقة إن شاء الله[1]. إلا أن الشيخ لم يبين مصدر الترجمة[2].

وفي ص٣٠٣ في نفس الباب ترجم الشيخ لبشر بن السدي أبو عمرو الذي جاء اسمه في سياق خبر ساقه الخطيب بإسناده قال: أخبرنا محمد بن عمر النرسي قال: أنا أبو بكر الشافعي، قال: ثنا الهيثم بن مجاهد قال: ثنا أحمد بن الدورقي قال: ثنا ابن مهدي عن بشر بن السدي قال: قال ابن أبي ذئب: ما سمعت عن الزهري شيئًا قال: وقال عبد العزيز بن أبي سلمة: إنما كنت أقول للزهري: حدثك فلان بكذا وكذا؟ فيقول: نعم.

فترجم الشيخ في الهامش لبشر بن السدي فقال: بشر بن السدي أبو عمرو الأفوه بصري سكن مكة وكان واعظًا ثقة متقنًا، طعن فيه برأي جهم ثم المنذر وتاب من التاسعة مات سنة خمس أو ست وتسعين وله ثلاث وستون.

ونلاحظ أن الشيخ ترجم لبشر ولم يُحِل على مصدر الترجمة كعادته[3].

---

(١) انظر الطبقات لابن سعد ٣٤٢/٧ ترجمة ٣٩١٦، ط. دار الكتب العلمية. والثقات للعجلي ٤٧/٢ ترجمة ٩٣٥، ط. مكتبة الدار المدينة المنورة.

(٢) انظر الكفاية ص٣٠١ أصل وهامش.

(٣) انظر الكفاية ص٣٠٣ أصل وهامش. وانظر الترجمة في (الجرح والتعديل) ٣٥٨/٢، ترجمة ١٣٦٣، ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى. و(الثقات) لابن حبان ٩٥/٦ ترجمة ٦٨٧٢، ط. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند.

وفي ص٣٠٤ في نفس الباب، ترجم الشيخ لمنصور بن المعتمر الذي جاء اسمه في الخبر الذي ذكره الخطيب بإسناده قال: أخبرنا ابن رزق وابن الفضل قالا: أخبرنا دعلج أنا، وفي حديث ابن رزق قال: ثنا أحمد بن علي الأبار، قال: ثنا أحمد بن الدورقي، قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة بن الحجاج، قال: القراءة عندي أثبت من السماع، وكان يقول: قرأت على منصور بن المعتمر وقرأت على هشام بن عروة[١].

ترجم الشيخ له في الهامش فقال: منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عَنَّاب، بمثلة ثقيلة ثم موحدة، الكوفي ثقة ثبت، وكان لا يدلس من طبقة الأعمش مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

ترجم الشيخ له ولم يذكر مصدر الترجمة[٢].

وفي ص٣٠٤ في نفس الباب، ترجم الشيخ لجعفر بن محمد بن شاكر الذي جاء في إسناد للخطيب قال: أخبرنا محمد بن أبي القاسم الأزرق قال: أنا محمد بن جعفر بن الهيثم البندار، قال: ثنا جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، قال: ثنا زهير بن عباد، قال: ثنا عبد الله بن المغيرة، قال: سألت سفيان الثوري ومسعد بن كدام ومالك بن مغول عن قراءة الحديث على العالم فقالوا: القراءة بمنزلة الحديث عنه[٣].

فترجم الشيخ في الهامش فقال: جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ أبو محمد البغدادي، ثقة عارف بالحديث، مات في آخر سنة تسع وسبعين وله تسعون سنة، فنلاحظ

---

(١) انظر الكفاية ص٣٠٤ أصل وهامش.

(٢) انظر الترجمة في (الطبقات) لابن سعد ٣٣٧/٦، ط. دار صادر بيروت. و(التاريخ الكبير) ٣٤٦/٧ ترجمة ١٤٩١، ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

(٣) انظر الكفاية ص٣٠٤ أصل وهامش.

أن الشيخ ترجم لجعفر ولم يُحِل على مصدر وهذا تقصير[1]. (لاحظ نفس الأسلوب مع العلماء).

وفي ص٣٠٨ باب: ذكر الرواية عمن كان يختار السماع من لفظ المحدث على القراءة عليه. ترجم الشيخ لإسحاق بن عيسى بن نجيح الذي ذكره الخطيب في إسناده، حيث قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب الفقيه قال: قال لي أبو أحمد الحافظ، وهو محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري: قال لنا أبو الحسين الغازي: سمعت محمد بن يحيى يقول: سمعت إسحاق بن عيسى الطباع يقول: لا أعد القراءة شيئًا بعدما رأيت مالكًا يُقرأ عليه وهو ينعس[2].

فترجم الشيخ لإسحاق في الهامش فقال: هو إسحاق بن نجيح البغدادي أبو يعقوب بن الطباع، سكن أدنه صدوق، فنلاحظ أن الشيخ لم يحل على مصدر الترجمة وهو مما يشق على القارئ معرفته[3].

وفي ص٣١١ باب: ذكر الرواية عمن كان يختار القراءة على المحدث على السماع من لفظه. ترجم الشيخ لعلي بن سهل الذي ذكره الخطيب في إسناده، حيث قال: أخبرنا الحسين بن محمد بن جعفر الرافقي إجازة، قال: أنا أحمد بن كامل القاضي، قال: ثنا أبو أحمد البربري، قال: حدثني علي بن حماد، وأخبرني الحسن بن أبي طالب قراءة، قال: ثنا أحمد بن إبراهيم، قال: ثنا أحمد بن الحسن بن شقير، قال: ثنا أبو أحمد البربري، قال: ثنا علي بن سهل، وهو ابن عفان، قال: سمعت عفان يقول: سمعت يحيي بن سعيد يقول: إذا قرأت

---

(١) انظر الترجمة في تاريخ بغداد ٧٧/٨ ترجمة ٣٥٩٠، ط. دار الغرب الإسلامي بيروت. وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٦٣/١، ط. دار البشائر، حلب.

(١) انظر الكفاية ص٣٠٨ أصل وهامش.

(٢) انظر الترجمة في تاريخ بغداد ٣٤٥/٧ ترجمة ٣٣٢٨، ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت. وتهذيب الكمال ٤٦٢/٢ ترجمة ٣٧٤، ط. مؤسسة الرسالة.

على المحدث كان أحب إلي لأنه يصح لي كتابي[1].

ترجم الشيخ لعلي بن سهل فقال: علي بن سهل بن المغيرة البزار البغدادي نسائي الأصل يعرف بالعفاني لملازمة عفان بن مسلم وهو ثقة.

عرَّف الشيخ به ولم يذكر مصدر الترجمة ولم يذكر الشيخ سنة ميلاد ولا وفاة، ولعله ترك سنة الميلاد والوفاة اختصارًا وتيسيرًا على طلبة العلم[2].

وفي ص٣٢١ باب: ما جاء في عبارة الرواية عما سمع من المحدث لفظًا. ترجم الشيخ لهشيم بن دينار الذي ذكره الخطيب قال: قول "أخبرنا" وهو كثير في الاستعمال حتى أن جماعة من أهل العلم لم يكونوا يخبرون عما سمعوه إلا بهذه العبارة، منهم: حماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وهشيم ابن بشير. فترجم الشيخ لهشيم فقال: هشيم بالتصغير ابن بشير، بوزن عظيم ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي حازم الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، مات سنة ثلاث وثمانين وقد قارب الثمانين[3].

نلاحظ أن الشيخ ترجم لهشيم ولم يُحِل على مصدر[4].

وفي ص٣٢٢ في نفس الباب ترجم الشيخ لمحمد بن رافع القشيري الذي جاء ذكره في سياق إسناد الخطيب قال أخبرنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشر- أن الواعظ قال: أنا دعلج بن أحمد، قال: ثنا ابن خزيمة قال: سمعت محمد بن رافع قال: كان عبد الرزاق يقول "أخبرنا" حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فقالا له: قل: "حدثنا"،

---

(٣) انظر الكفاية ص٣١١ أصل وهامش.

(٢) انظر الترجمة في تاريخ بغداد ٣٨٢/١٣، ترجمة (٦٢٧٢)، ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت. والسير ٥٢٧/١٧، ط. دار الحديث، القاهرة.

(٣) انظر الكفاية ص٣٢١ أصل وهامش.

(٤) انظر الترجمة في الطبقات لابن سعد ٥٣/١ ترجمة ٤٦، ط. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

فكل ما سمعت مع هؤلاء، قال: حدثنا، وما كان قبل ذلك قال: أخبرنا[1].

فترجم الشيخ لمحمد بن رافع فقال: محمد بن رافع القشيري النيسابوري ثقة عالٍ. فنلاحظ أن الشيخ ترجم لمحمد بن رافع، ولم يذكر سنة الوفاة ولم يُحل على مصدر الترجمة[2].

وفي ص٣٢٥ في نفس الباب ترجم الشيخ لابن أبي مليكة الذي ورد في سياق إسناد الخطيب.

قال: ثنا أبو بكر النيسابوري، قال: ثنا محمد بن يحيى، قال: ثنا أبو عاصم عن ابن جريج، قال: حدثني ابن أبي مليكة، قال: حدثني عقبة بن الحارث، ثم قال: لم يحدثني ولكني سمعته يحدث قال: تزوجت ابنة أبي أهاب، فجاءت امرأة سوداء فقالت: إني قد أرضعتكما، فأتيت النبي ﷺ فسألته فأعرض عني، ثم سألته فأعرض عني، ثم سألته فأعرض عني، ثم قال في الرابعة أو الثالثة: "كيف بك وقد قيل؟..." قال: ونهاه عنها[3].

وقد ترجم الشيخ لابن أبي مليكة، فقال: ابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله.

فنلاحظ أن الشيخ ترجم لابن أبي مليكة ترجمة مختصرة بدون ذكر تاريخ ميلاد أو وفاة، ولم يحل على مصدر.

وفي ص٣٢٦ من نفس الباب ترجم الشيخ لبشر بن بكر التِّنيسي- أبو عبد الله الذي جاء ذكره في إسناد الخطيب، قال: أخبرنا أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن سليمان المؤدب بأصبهان قال: أنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي المقري، قال: ثنا سلامة بن

(١) انظر الكفاية ص٣٢٢ أصل وهامش.

(٢) انظر الترجمة في تقريب التهذيب ٤٧٨/١، ترجمة ٨٥٧٦. والكاشف للذهبي ١٧٠/٢ ترجمة ٤٨٤٣.

(٣) انظر الكفاية ص٣٢٥ أصل وهامش.

محمود الفيسي بعسقلان قال: ثنا أحمد بن الفضل، قال: سمعت بشر بن بكر يقول: ذهب أهل العراق بحلاوة الحديث؛ يقولون: عن فلان عن فلان، ولا يقولون ثنا ولا أخبرنا.

ترجم الشيخ لبشر فقال: بشر بن بكر التنيسي أبو عبد الله البجلي، دمشقي الأصل ثقة يغرب، مات سنة خمس ومائتين وقيل: سنة مائتين.

فنلاحظ أن الشيخ ترجم لبشر ترجمة مختصرة، ولعل هذا من باب التيسير على طلبة العلم، إلا أن الشيخ لم يحل على مصدر الترجمة[1].

وفي ص٣٢٧ ترجم الشيخ لشعيب بن حرب المدائني الذي جاء ذكره في إسناد الخطيب قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد بن سليمان، قال: أنا أبو بكر المقري، قال: ثنا أبو بشر الدولابي، قال: ثنا محمد بن أبي رجاء المصيصي، قال: ثنا شعيب بن حرب، قال: قال شعبة: لأن أزني أحبَ إلي من أن أقول قال فلان ولم أسمع منه[2].

وفي ص٣٢٩ ترجم الشيخ لمحمد بن الحسن بن عمران الواسطي الذي ذكره الخطيب فقال: أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق قال: ثنا عثمان بن أحمد قال: ثنا حنبل بن إسحاق، قال: ثنا علي بن بحر قال: ثنا محمد بن الحسن الواسطي، قال: ثنا عوف قال: سألت الحسن قلت: أقرأ عليك فأقول حدثنا الحسن؟ قال: نعم، قال حنبل: سألت أبا عبد الله عن ذلك، قال: لا، ولكن يقول: قرأت، وإذا قال الشيخ حدثنا قلت حدثنا؟ وإذا قال أخبرنا قلت أخبرنا- تتبع لفظ الشيخ فإنما هو دَين تؤديه عنه- ولا تقل لأخبرنا حدثنا ولا لحدثنا أخبرنا إلا على لفظ الشيخ - وهو أحب إلى - قال، ولا بأس بالقراءة ولكن

(١) انظر الكفاية ص٣٢٦ أصل وهامش. وانظر الترجمة في ميزان الاعتدال ٣١٤/١، ترجمة ١١٨٦. والجرح والتعديل ٣٥٢/٢، ترجمة ١٣٣٦.

(٢) انظر الكفاية ص٣٢٧ أصل وهامش. وانظر الترجمة في (التاريخ الكبير) ٢٢٢/٤. ترجمة ٢٥٧٨.

تبين ذلك.

ترجم الشيخ لمحمد بن الحسن بن عمران الواسطي فقال[1]: محمد بن الحسن بن عمران الواسطي القاضي أصله شامي ثقة من التاسعة.

فنلاحظ أن الشيخ ترجم لمحمد بن الحسن ترجمة مختصرة رعاية للتيسير على طلبة العلم، غير أنه لم يحل إلى مصدر للترجمة[2].

وفي ص٣٣٧ ترجم الشيخ لابن أبي ذئب.

الذي ذكره الخطيب في إسناده؛ حيث قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب قال: قرأت على أبي بكر أحمد بن جعفر بن سلم، حدثكم عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: ثنا حجاج بن محمد قال: قلت لشعبة ابن أبي ذئب: يقول إني قرأت على الزهري فما ترى في ذلك؟ فقال: ما أبالي قرأت مرة واحدة أو حدثني به عشر مرات أنه عندي في الفقه سواء، ولكن أحب إليّ أن يُبَين[3].

ترجم الشيخ لابن أبي ذئب فقال: ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن.

فنلاحظ أن الشيخ ترجم لابن أبي ذئب ترجمة مختصرة حيث لم يذكر نسبه ولا تاريخ وفاته، ولعله فعل ذلك اختصارًا وتيسيرًا على طلبة العلم.

لكنه لم يحل إلى مصدر الترجمة، ولم يذكر درجته.

وفي ص٩ عرف الشيخ بالخطيب البغدادي تعريفًا موسعًا فبدأ بنسبه ونشأته، فقال: هو الإمام الحافظ أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي ابن ثابت البغدادي

---

(١) انظر الكفاية ص٣٢٩ أصل وهامش.

(٢) انظر الترجمة في تهذيب الكمال ٧١/٢٥، ترجمة ٥١٥١.

(٣) انظر الكفاية ص٣٣٧ أصل وهامش. وانظر الترجمة في (التاريخ الكبير) للبخاري ٤٥٥/١٢٥/١. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي ٣٠١/٢، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

المعروف بالخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات النفيسة مثل: كتاب (الكفاية في علم الرواية) الذي نقدم له.

ولد يوم الخميس لست بقين من جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، في غُزية من أعمال وادي الملل في الحجاز.

ويرجع أصله إلى أسرة عربية، يركبون الخيل ويسكنون الحصاصة من نواحي الفرات، وكان والده من حفاظ كتاب الله- تعالى- وكان يقوم بالإمامة والخطابة على المنبر بدرزيجان، وهي إحدى قرى العراق.

وقد تولى الخطابة نحوًا من عشرين سنة فأطلق عليه لقب الخطيب، ثم انتقل إلى ابنه.

وتذكر بعض المصادر أن أبا بكر كان خطيبًا في بغداد للجمعة والعيدين. والأصح أنه كان خطيبًا في القرية السابقة، كما قال بعض المؤرخين، وسمي الخطيب؛ لأنه كان يخطب بدرزيجان.

حياته العلمية: بدأت حياته العلمية منذ نشأته الأولى في رحاب والده، حيث كان يعلمه، ويوجهه، ثم يسلمه إلى هلال بن عبد الله الطيبي ليقرئه القرآن.

تتمة الترجمة في ص١٠ وص١١ وبعدهما تكتب[1]:

فنلاحظ أن الشيخ ترجم ترجمة موسعة للخطيب؛ لأنه صاحب المؤلَّف الذي يحققه الشيخ كما نلاحظ أن الشيخ أحال إلى المصدر الذي ترجم منه، فقال:

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٢/٣ وما بعدها، المطبعة الحسينية.

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان ٧٧/١، ط. السعادة.

---

(١) انظر الكفاية ص٩، ١٠، ١١ أصل وهامش.

فلربما اختصار الشيخ في التراجم السابقة مراعاة للاختصار تخفيفًا على طلبة العلم.

وفي ص٣٧٥ ترجم لبكر بن عبد الله المزني أبو عبد الله البصري[١].

وفي ص٣٧٦ ترجم لأحمد بن سعيد بن صخر الدارمي أبو جعفر[٢].

وفي ص٣٧٧ ترجم لزكريا بن أبي زائدة[٣].

وفي ص٤٠٨ ترجم لإسحاق بن منصور بن برهام[٤].

وفي ص٤٢٣ ترجم لحجاج بن أرطاة بن ثور[٥].

وفي ص٤٥١ ترجم الشيخ ليونس بن أبي إسحاق السبيعي[٦].

وفي ص٤٦٠ ترجم الشيخ لحميد بن زاذويه[٧].

ثانيا- عرف الشيخ بالنسب وضبط ما يحتاج منها إلى ضبط بالحروف:

ففي ص٢١ عرف الشيخ بالمقبري: بفتح الميم وسكون القاف وضم الموحدة؛ حيث جاءت النسبة في إسناد الخطيب قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم الأشتاني بنيسابور، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، قال: أنبا ابن وهب.

---

(١) انظر السابق ص٣٧٥.

(٢) انظر السابق ص٣٧٦.

(٣) انظر السابق ص٣٧٧.

(٤) انظر السابق ص٤٠٨.

(٥) انظر السابق ص٤٢٣.

(٦) انظر السابق ص٤٥١.

(٧) انظر السابق ص٤٦٠.

وأخبرنا أبو الحسين علي بن القاسم بن الحسن الشاهد بالبصرة واللفظ له، قال: ثنا أبو روق الهزاني، قال: ثنا بحر بن نصر الخولاني قال: ثنا ابن وهب قال: حدثني يحيى بن سلام عن عثمان بن مقسم عن المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله "... الحديث".

ضبط الشيخ النسبة بالحركات فقال المقبري: بفتح الميم وسكون القاف وضم الموحدة[1] وسكت الشيخ ولم يقل نسبة إلى المقبرة.

ثم عرف الشيخ بالنسبة فقال: هو كيسان بن سعيد المقبري المدنى مولى أم شيرك، ويقال هو الذي يقال له صاحب العباس ثقة ثبت من الثانية مات سنة مائة..

فعرف الشيخ بالنسبة وهذه إفادة عظيمة غير أنه لم يحل إلى المرجع الذي نقل منه وكذا في ضبط النسبة لم يحل للمرجع الذي نقل منه[2].

وفي (٣٠١) ضبط الشيخ نسبة زَبْر التي أتت في إسناد الخطيب قال: أخبرنا محمد بن محمد بن عثمان السواق قال: ثنا عيسى بن حامد الرُخجي قال: ثنا الهيثم بن خلف الدوري قال: ثنا الحكم بن عمرو قال: ثنا أبو مسهر قال: ثنا عبد الله بن العلا بن زَبْر قال رأيت عمرو بن أبي الوليد يعرض على مكحول يعني: العلم.

فضبط الشيخ زَبْر فقال: زَبْر بفتح فسكون الموحدة[3]، غير أنه لم يحل إلى المرجع الذي نقل منه[4].

وفي (٣٠٤) ضبط الشيخ أبو عتاب بالحروف فقال: أبو عتاب، بمثناة مشددة من

---

(١) انظر السابق ص٢٠١.

(٢) انظر (لب اللباب في تحرير الأنساب)، باب: الميم والكاف.

(٣) انظر الكفاية ص٣٠١ أصل وهامش.

(٤) انظر الإكمال لابن ماكولا، باب: زبر وزبر. والأنساب للسمعاني ١٣٣/٣.

فوق وموحدة[1] وهذه إفادة عظيمة إلا أن الشيخ لم يذكر المرجع الذي نقل منه[2].

ثالثًا- قابل الشيخ بين المخطوط والمطبوع ووضع الفروق في الهامش:

ففي ص٧١ قابل الشيخ بين المطبوع والمخطوط ووضع هذه الفروق في الهامش، فقال: في المطبوع، ونحن نفصلها- إن شاء الله تعالى- ونشرح ما يتعلق بها.

فقال الشيخ : في الهامش (تعالى) ناقص من (ك) أي من مخطوطة دار الكتب المصرية.

وقال في مقابلة هذه الفقرة في المطبوع: "فأولها أن يكون وقت تحمل الحديث وسماعه مميزًا ضابطًا؛ لأنه متى لم يكن كذلك كان غير عالم بما تحمله وقت الأداء ولا ذاكر له".

فقال في الهامش "في (ك): ولا ذاكرًا له" فصوب الكلمة من المخطوط وهذا جهد عظيم يذكر للشيخ فيشكر عليه.

وقال في مقابلة هذه الفقرة من المطبوع بالمخطوط: إن كان ممن يؤدي الحديث بلفظه وإن كان ممن يؤديه على المعنى فحاجته إلى مراعاة الألفاظ والنظر في معانيها أشد من حاجة الراوي.

فقال في (ك) أي: في نسخة دار الكتب (يروي) بدلاً من (يؤدي)، وفي (ك) أيضًا يرويه بدلاً من يؤديه.

ثم نبه الشيخ بعد المقابلة بين المخطوط والمطبوع أنه في السطر الأخير من ص٧١ كلمة ساقطة من المخطوط مثبتة في المطبوع ألا وهي كلمة (قال) التي أتت في سياق إسناد

---

(١) انظر الكفاية ص٣٠٤ أصل وهامش.

(٢) انظر الأنساب للسمعاني ٢١٣/٩، ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

الخطيب؛ حيث قال: وأرى حجتهم في ذلك ما أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله القطان ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي- يعني: عبد الله المديني- ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي (قال): حدثني يحيى بن أبي كثير. فنبه الشيخ أن (قال) ساقطة من النسخة الخطية[1].

وكذا في ص٧٢ قال الشيخ في (ك): (النهار) بدلاً من (نهار) الواردة في سياق حديث رسول الله ﷺ "وإنما أحلت لي ساعة من (نهار) ثم هي حرام".

وفي نفس الصحيفة قال الشيخ في (ك): (يكتب) بدلاً من (يثبت) التي جاءت في سياق الكلام قل من كان (يثبت) ذلك الحديث على ما بلغنا في عصر التابعين وقريبًا منه إلا من جاوز حد البلوغ وصار في عداد من يصلح لمجالسة العلماء ومذاكرتهم وسؤالهم[2].

وفي ص٧٣ قال الشيخ في (ك): (أبو عبيد الله) بدلاً من أبو عبد الله الذي جاء في سياق إسناد الخطيب، قال: أخبرني أبو القاسم الأزهري ثنا أبو الحسن محمد بن عبد الرحمن بن خشنام ثنا (أبو عبد الله) المحاملي ثنا يحيى.

وفي نفس الصحيفة قال الشيخ: وفي (ك) (محمد بن عبيد الله) بدلاً من محمد بن عبد الله الذي جاء في سياق كلام الخطيب، حيث قال: قال ابن خلاد وحدثني (محمد بن عبد الله) قال: سمعت أبا طالب بن نصر[3].

---

(١) انظر الكفاية ص٧١ أصل وهامش.

(٢) انظر السابق ص٧٢.

(٣) انظر السابق ص٧٣.

وفي ص٧٤ قال الشيخ في (ك): قال الشيخ (قد حفظ)، فبين الشيخ أن المطبوع فيه (قلت: قد حفظ سهل بن سعد الساعدي) وبذلك الفرق الذي وضعه الشيخ صوب ما في المطبوع[١].

وفي ص٧٥ قال الشيخ وفي (ك) الصدقة بدلاً من للصدقة التي جاءت في سياق كلام الحسن بن علي رضي الله عنهما، عن ربيعة بن شيبان قلت للحسن بن علي: ما تذكر من رسول الله ﷺ؟ قال: حملني على عنقه فأدخلني غرفة (للصدقة) فأخذت تمرة[٢].

وفي ص٧٥ قال الشيخ: وفي (ك) (فمي) بدلاً من (فيّ) التي جاءت في سياق حديث الحسن فجعلتها في فيَّ، فقال: "ألقها؛ أما علمت أنا لا تحل لنا الصدقة".

فأزال الشيخ بهذه المقابلة لبسًا محتملاً بين كلمة (في) وبين كلمة (فم)[٣].

وفي ص٧٥ أيضًا وضحت مقابلة الشيخ أن هناك عبارة مثبتة في المطبوع ساقطة من المخطوط، ألا وهي (ومات النبي ﷺ وهو ابن تسع سنين) فقال الشيخ: ما بين القوسين ساقط من (ك).

وكذا كلمة (قال) في السطر الأخير ساقطة من المخطوط. (أخبرنا أبو سعيد الصيرفي (قال) سمعت) قال الشيخ: (قال) ساقطة من (ك)[٤].

وفي ص٧٦ قال الشيخ في (ك): قال الخطيب- أي: في المخطوط- أما في المطبوع قلت قد أثبت له السماع.

---

(١) انظر السابق ص٧٤.

(٢) انظر السابق ص٧٥.

(٣) انظر السابق ص٧٥.

(٤) انظر السابق ص٧٥.

وكذا قال في (ك) (الجعيد) وفي المطبوع (عن الجعد)[1].

وفي ص٧٧ فإذا رأينا رسول الله ﷺ استحيين وتقمعن، فربما خرج رسول الله ﷺ (فسر بهن).

قال الشيخ في المقابلة: في (ك) (فسر بهن) فوضح المعنى، فلولا هذه المقابلة ما استقام المعنى[2].

وفي ص٧٨ (عن شعبة) عن أبي إياس قال: جاء أبي إلى النبي ﷺ وهو غلام صغير.

قال الشيخ في المخطوط: حدثني بدلاً عن العنعنة، (عن شعبة)[3].

وفي ص٨٨ سألت أبا بكر بن إسحاق- يعني: الصبغي- عمن يكتب في السماع فقال: يقول حضرت، (ولا يقول ثنا) فقال الشيخ في (ك) ولا يقل.

وفي ص٨٨ أيضًا هؤلاء الذين منعوا صحة السماع في حال الكتابة إنما ذهبوا إلى ذلك لأن القلب (مشتغل) عن ضبط ما يقرأ في تلك.

قال الشيخ: وفي (ك) يشتغل.

وفي ص٨٨ أيضًا قال: ثنا حسن بن علي قال: سمعت عليًّا قال الشيخ في (ك) حسين بدلاً من حسن[4].

وفي ص٨٩ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي.

---

(١) انظر السابق ص٧٦.

(٢) انظر السابق ص٧٧.

(٣) انظر السابق ص٧٨.

(٤) انظر السابق ص٨٨.

قال الشيخ في (ك): جعفر بن عبد الواحد الهاشمي[1].

وفي ص٩٠ أخبرنا القاضي محمد بن علي بن أحمد الواسطي.

قال الشيخ في (ك): القاضي أبو العلاء محمد[2].

رابعًا- وضح الشيخ معاني الكلمات الغريبة:

ففي ص١٧ يبين الشيخ معنى خوّلنا فقال: خوّلنا: يقال: خوله الله الشيء تخويلاً: ملكه إياه، والتخول: التعهد، وفي الحديث: "كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة مخافة السآمة[3].

فنلاحظ أن الشيخ وضح معنى خوّلنا[4]، إلا أنه لم يذكر المرجع الذي نقل منه.

وفي ص١٧ أيضًا عرف الشيخ بـ(بريته): الواردة في عبارة (وأشهد أن محمدًا عبده المنتخب من بريته ورسوله الداعي لخلقه إلى طاعته).

فقال الشيخ: بريته: البرية: الخلق. فوضح الشيخ معنى الكلمة، وفي ذلك فائدة

---

(١) انظر السابق ص٨٩.

(٢) انظر السابق ص٩٠.

وانظر نماذج أخرى في الكفاية ص٩١، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣ أصل وهامش.

(٣) انظر الكفاية ص١٧ أصل وهامش.

(٤) انظر معنى الكلمة في لسان العرب ٢٢٥/١١، مادة: (خول)، ط. دار صادر بيروت. وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٨٨/٣ (خول)، ط. دار الكتب العلمية بيروت.

عظيمة، إلا أنه لم يذكر المصدر الذي عرف منه الكلمة[١].

وفي ص١٧ عرف الشيخ (الحنادس) الواردة في جملة (وأنار حنادس الظلمات).

فقال الشيخ: الحنادس: جمع حِندس بالكسر الليل المظلم والظلمة.

عرف الشيخ بالحنادس فأزال اللثام، غير أنه لم يذكر المرجع الذي وضح منه المعنى[٢].

وفي ص١٨ وضح الشيخ معنى كلمة (الكلال) الواردة في جملة (وهان عليهم الدأب والكلال) فقال الشيخ: الكلال، يقال: كل الرجل: أعيا وتعب[٣].

نلاحظ أن الشيخ وضح الكلمة ببساطة، وفي ذلك فائدة عظيمة، إلا أنه لم يذكر المصدر الذي وضح منه المعنى[٤].

وفي نفس الصحيفة وضح الشيخ معنى كلمة (خمص البطون) الواردة في جملة (وركبوا المخاوف والأهوال شعث الرؤوس شحب الألوان، (خمص البطون) نواحل الأبدان.

نلاحظ أن الشيخ وضح معنى (خمص البطون) قال: خمص البطون: جياع، والمخمصة: المجاعة. إلا أن الشيخ لم يذكر المرجع الذي وضح منه المعنى[٥].

وفي ص١٩ وضح الشيخ معنى بصدوفه: قال الشيخ: بصدوفه: بإعراضه، يقال

---

(١) انظر معنى الكلمة في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١٣٢/١، مادة: (برأ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت. وانظر تاج العروس ١٤٥/١، مادة: (برأ)، ط. دار الهداية.

(٢) النهاية ٤٥٠/١، مادة: (حِنْدِس). اللسان ٥٨/٦، فصل الحاء المهملة.

(٣) انظر الكفاية ص١٨ أصل وهامش.

(٤) انظر معنى الكلمة في اللسان ١٠٧/١٣ مادة: (كلا)، ط. دار صادر، بيروت.

(٥) انظر معنى الكلمة في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٨٠/٢، مادة: (خَمَص)، ط. المكتبة العلمية، بيروت.

صدف عنه: أعرض، وبابه: ضرب. فنلاحظ أن الشيخ وضح المعنى ولم يذكر المصدر[١].

وفي ص١٩ أيضًا وضح الشيخ معنى الراكضين: قال الراكضين: الركض: تحريك الرجل، ويقال: ركض الفرس برجله: استحثه ليعدو، ثم كثر حتى قيل: ركض الفرس إذا عدا[٢].

وفي ص٢٥ وضح الشيخ معنى الأريكة الوارد في حديث رسول الله ﷺ "لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه الأمر من أمري... الحديث"[٣].

فقال الشيخ: أريكته: الأريكة السرير في الحجلة من دونه ستر، ولا يسمى منفردًا أريكته: وقيل: هو كل ما اتكئ عليه من سرير أو فراش أو منصة[٤].

فوضح الشيخ المعنى، وهذه فائدة عظيمة إلا أنه لم يذكر المصدر الذي أخذ منه[٥].

وفي ص٢٧ وضح الشيخ معنى كلمتي (ذيت والوشم) الواردتين في جملة (أتت عبد الله بن مسعود فقالت: بلغني أنك قلت: ذيت وذيت والواشمة والمستوشمة).

فقال الشيخ: ذيت وذيت: هي مثل: كيت وكيت من ألفاظ الكنايات ثم قال: والوشم: أن يغرز الجلد بإبرة ثم يحشي بكحل أو نيل فيزرق أو يخضر، والواشمة: اسم فاعل، والمستوشمة والمتوشمة: التي يفعل بها ذلك. فوضح الشيخ المعنى بدون إحالة على المصدر الذي أخذ منه[٦].

---

(١) انظر معنى الكلمة في اللسان ٨٨/٢١٣، مادة: (صدف)، ط. دار صادر، بيروت.

(٢) انظر معنى الكلمة في اللسان ٦/٢١٥، مادة: (ركض)، ط. دار صادر، بيروت.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: السنة، باب: لزوم السنة. ج/٤، صـ/٢٠٠، حـ٤٦٠٥.

(٤) نظر الكفاية ص٢٥ أصل وهامش.

(٥)انظر معنى الكلمة في (الصحاح في اللغة) للجوهري ١/١٠.

(٦) انظر معنى الكلمة في اللسان ١٢/٦٣٨، ط. دار صادر، بيروت.

وفي ص٤٣ وضح الشيخ معنى خدرة وأبق.

فقال: خدرة: الخدر هو الستر، وقال: أبق العبد يأبِق ويأبُق بكسر الباء وضمها، أي: هرب.

فوضح الشيخ المعنى، وتلك فائدة عظيمة إلا أنه لم يذكر المصدر الذي أخذ منه[١].

منه[١].

وفي ص٤٥ وضح الشيخ معنى يأثر، فقال يأثر: ينقل، يقال: أثَرَ الحديث: ذكره عن غيره[٢].

فوضح الشيخ المعنى بدون ذكر الكتاب الذي أخذ منه[٣].

وفي ص١٣٨ وضح الشيخ معنى البِرْذَون، فقال: البرذون: الدابة، قال الكسائي: الأنثي من البَراذين: بِرذَونة. وقيل: هو التركي من الخيل، والجمع: البراذين. وضح الشيخ المعنى وهذه قيمة عظيمة[٤].

وفي ص١٩٤ وضح الشيخ معنى بيشكة فقال: بيشكة: أي حرفته وأصلها بيشه آخرها هاء وهي كلمة معربة وكان العجم إذا أرادوا تحريك الهاء قلبوها كافًا[٥].

فبين الشيخ معناها غير أنه لم يُحل على مصدر[٦].

---

(١) انظر معنى الكلمتين في اللسان ٤/٢٣٠، مادة: (خدر). واللسان ١/٦٨٢، مادة: (أبق)، ط. دار صادر، بيروت.

(٢) انظر الكفاية ص٤٥ أصل وهامش.

(٣) انظر المعنى في اللسان ٤/٥، مادة: (أثر)، ط. دار صادر، بيروت.

(٤) انظر الكفاية ص١٣٨ أصل وهامش.

(٥) انظر السابق ص١٩٤.

(٦) انظر معنى الكلمة في (المحيط في اللغة) للصاحب بن عباد، مادة: (بشك).

وفي ص٢٥٤ وضح الشيخ معنى "وعثاء السفر، وكآبة المنظر، والحَوْر بعد الكَوْر".

فقال الشيخ: وعثاء السفر: شدته ومشقته. وكآبة المنظر: الكآبة هي تغير النفس بالانكسار مع شدة الهم والحزن، والمعنى: أنه يرجع من سفره بأمر يحزنه. والحور بعد الكور: أي النقصان بعد الزيادة[١].

خامسًا- خرج الشيخ الأحاديث وبين درجتها:

ففي ص٢٢ خرج الشيخ حديث "لا حسد إلا في اثنتين؛ رجل أتاه الله حكمة فهو يقول بها، ورجل أتاه الله مالاً فهو ينفقه في حقه"[٢].

خرج الشيخ الحديث فقال: أخرجه البخاري في العلم والزكاة والأحكام والتمني والاعتصام والتوحيد.

وسكت الشيخ فلم يبين الباب ولم يذكر الجزء ولا الصفحة، فالتخريج قيمة عظيمة إلا أن الفائدة لا تتم إلا بذكر الباب حتى يسهل الرجوع إليه وكذا ذكر الجزء ورقم الصفحة ورقم الحديث[٣].

كما خرج الشيخ في نفس الصحيفة حديث "أشد الناس عذابًا يوم القيامة عالم لا ينفعه الله بعلمه".

---

(١) انظر الكفاية ص٢٥٤ أصل وهامش.

(٢) انظر السابق ص٢٢.

(٣) انظر الحديث في صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: الاغتباط في العلم والحكمة ٢٥/١ حديث (٧٣)، ط. دار طوق النجاة. وفي كتاب: الزكاة، باب: إنفاق المال في حقه ١٠٨/٢ حديث (١٤٠٩). وفي كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما جاء في اجتهاد القضاة بما أنزل الله ١٠٢/٩ حديث (٧٣١٦). وفي كتاب: فضائل القرآن، باب: اغتباط صاحب القرآن ١٩١/٦. حديث (٥٠٢٦). وفي كتاب: الأحكام، باب: أجر من قضى بالحكمة ٦٢/٩ حديث (٧١٤١)، ط. دار طوق النجاة.

فقال الشيخ: رواه الطبراني في الصغير، وفيه عثمان البري قال الفلّاس: صدوق لكنه كثير الغلط، صاحب بدعة، ضعفه أحمد والنسائي والدارقطني[١].

فنلاحظ أن الشيخ عزا الحديث للطبراني في الصغير ولم يذكر الجزء والصفحة.

وقال الشيخ: وفيه عثمان البري، قال الفلّاس: صدوق وضعفه أحمد والنسائي والدارقطني، ولم يذكر الشيخ المصدر الذي نقل منه هذا الكلام[٢].

وضح الشيخ معاني الكلمات، وهذه فائدة عظيمة إلا أنه لم يُحِل على المصدر الذي نقل منه[٣].

وفي ص٣٤٨ وضح الشيخ معنى الدهماء فقال: الدهماء: العدد الكثير[٤].

فنلاحظ أن الشيخ لم يذكر مصدرًا نقل منه[٥].

وفي ص٣٥٦ وضح الشيخ معنى طومار: فقال: طومار: واحد الطوامر، والمطمورة حفرة يطمر فيها الطعام: أي يخبأ. وقد طمرها من باب (نصر): أي ملأها[٦].

نلاحظ أن الشيخ لم يذكر المصدر الذي نقل منه[٧].

وفي ص٣٨٩ وضح الشيخ معنى السموط: فقال السموط هي السيور التي تعلق من

---

(١) انظر الكفاية ص٢٢ أصل وهامش.

(٢) انظر تخريج الحديث في سنن الدارمي ٣٢٠/١ باب: العمل بالعلم وحسن النية فيه. وانظر مجمع الزوائد، باب: كراهية الدعوى ١٨٥/١، ط. مكتبة القدس، القاهرة.

(٣) انظر معنى الكلمات في اللسان ج ١ مادة: (كأب). وانظر اللسان ٢٠١/٢، مادة: وعث. وانظر اللسان ١٥٤/٥، مادة: كور، ط. دار صادر، بيروت.

(٤) انظر الكفاية ص٣٤٨ أصل وهامش.

(٥) انظر معنى الكلمة في اللسان ٢٠٩/١٢، مادة: (دهم)، ط. دار صادر، بيروت.

(٦) انظر الكفاية ص٣٥٦.

(٧) انظر معنى الكلمة في اللسان ٥٠٢/٤، مادة: (طمر)، ط. دار صادر، بيروت.

السراج[1].

وضح الشيخ المعنى ولم يذكر المصدر الذي نقل منه.

وفي ص٢٤ خرج الشيخ المقدام بن معديكرب يقول: حرم رسول الله ﷺ أشياء يوم خيبر ثم قال: يوشك رجلٌ متكئ يحدث بحديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله، عز وجل[2].

خرج الشيخ الحديث فقال: رواه الترمذي، وابن ماجه، والدارمي وهو حديث صحيح كما قال الترمذي.

فنلاحظ أن الشيخ خرج الحديث تخريجًا إجماليًّا فلم يذكر الكتاب والجزء والصفحة، كما حكم على الحديث بالصحة وقال: هذا هو حكم الترمذي. لكني بالرجوع إلى الترمذي وجدت الترمذي حكم على الحديث بالحسن فقال: هذا حديث حسن[3].

وفي ص٢٧ خرج الشيخ الواشمة والمستوشمة[4]. فقال الشيخ: رواه البخاري في: البيوع، ومسلم في: اللباس، وأبو داود في: الترجل، والترمذي في: اللباس، والنسائي في: الطلاق، وابن ماجه في: النكاح، والدارمي في: الاستئذان.

---

(١) انظر الكفاية ص٣٨٩ أصل وهامش. انظر المعنى في اللسان ٣٢٢/٧، ط. دار صادر، بيروت.

(٢) انظر الكفاية ص٢٤ أصل وهامش.

(٣) انظر الحديث في الترمذي، باب: ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ٣٧/٥ حديث (٢٦٦٣)، ط. الحلبي. وسنن ابن ماجه، باب: تعظيم حديث رسول الله ٦/١ حديث (١٢)، ط. الحلبي. وسنن الدارمي، باب: السنة قاضية على كتاب الله ٤٧٣/١ حديث (٦٠٦)، ط. دار المفتي، المملكة العربية السعودية.

(٤) انظر الكفاية ص٢٧ أصل وهامش.

فنلاحظ أن الشيخ خرج الحديث تخريجًا إجماليًّا بدون ذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة[1].

وفي ص٢٨ خرج الشيخ حديث "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم". فقال الشيخ: رواه البخاري في: الحج والمغازي والفرائض، ومسلم في: الفرائض، وأبو داود في: الفرائض، والترمذي في: الفرائض، وابن ماجه في: الفرائض، والدارمي في: الفرائض، والموطأ في: الفرائض.[2]

فخرج الشيخ الحديث تخريجًا إجماليًّا بدون الإحالة على الباب أو الصحيفة والجزء[3].

وفي ص٢٩ خرج الشيخ حديث رفاعة القرظي– أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أن رفاعة القرظي طلق امرأته فبت طلاقها؟ فنكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير، وإنه والله ما معه إلا مثل هذه الهدبة، وأخذت بهدبة من جلبابها، فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكًا

---

(١) انظر صحيح البخاري، كتاب: البيوع، باب: ثمن الكلب ٨٤/٣ حديث (٢٠٩٧)، ط. دار طوق النجاة. ومسلم، كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم فعل الواصلة ١٦٧٧/٣ حديث (٢١٢٤).

(٢) انظر الكفاية ص٢٨ أصل وهامش.

(٣) انظر البخاري، كتاب: الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ١٥٦/٨ حديث (١٦١٤). ومسلم، كتاب: الفرائض، باب: قدر الطريق إذا اختلفوا فيه ١٣٣/٣ حديث (١٦١٤). وأبو داود، كتاب: الفرائض، باب: هل يرث المسلم الكافر ١٢٥/٣ حديث (٢٩٠٩). والترمذي، كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم وغير المسلم ٤٢٣/٤ حديث (٢١٠٧). وابن ماجه، كتاب: الفرائض، باب: ميراث أهل الإسلام ٩١١/٢ حديث (٢٧٢٩). وسنن الدارمي، كتاب: الفرائض، باب: في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام ٤/ ١٩٥٥ حديث (٣٠٤١). وموطأ مالك، كتاب: الفرائض، باب: ميراث أهل الملل ٧٤١/٣ حديث (١٨٩١).

وقال: "لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا! حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته"، قالت وأبو بكر جالس عند رسول الله ﷺ وخالد بن سعيد بن العاص جالس بباب الحجرة لم يؤذن له، فطفق خالد ينادي أبا بكر، ألا تزجر هذه عما تجهر به عند رسول الله ﷺ[1].

خرّج الشيخ الحديث فقال: رواه البخاري في: الطلاق واللباس، ورواه أبو داود في: الطلاق. فخرج الشيخ الحديث ولم يذكر بابًا ولا جزءًا ولا صحيفة[2].

وفي ص٣٠ خرج الشيخ حديث "تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدًا". فقال الشيخ: رواه مسلم في: الحدود، وأبو داود في: الحدود، والترمذي في: الحدود، والنسائي في: قطع السارق، وابن ماجه في: الحدود، والدارمي في: الحدود، والموطأ في: الحدود[3].

فخرج الشيخ الحديث تخريجًا موجزًا إلا أنه لم يذكر الباب ولا الجزء ولا الصحيفة[4].

وفي ص٤٤ خرج الشيخ حديث علي بن أبي طالب ﷺ قال: كنت إذا سمعت من

---

(١) انظر الكفاية ص٢٩ أصل وهامش.

(٢) انظر البخاري، كتاب: الشهادات، باب: شهادة المختبئ ١٦٨/٣ حديث (٢٦٣٩). والبخاري، كتاب: الطلاق، باب: من أجاز طلاق الثلاث ٤٢/٧ حديث (٥٢٦٠). والبخاري، كتاب: اللباس، باب: الإزار المهدب ١٤٢/٧، وقال الشيخ: رواه أبو داود، ولم أقف عليه عنده، بل هو عند الترمذي، باب: ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثًا ٩٣/٦ حديث ٤٥٩٢.

(٣) انظر الكفاية ص٣٠ أصل وهامش.

(٤) انظر مسلم كتاب: الحدود، باب: حد السرقة ونصابها ١٣١٢/٣ حديث (١٦٨٤). وأبو داود، كتاب: الحدود، باب: ما يقطع فيه السارق ١٣٦/٤ حديث (٤٣٨٤)، ط. المكتبة العصرية، بيروت. والترمذي كتاب: الحدود، باب: في كم تقطع يد السارق ٥٠/٤ حديث (١٤٤٥). والنسائي كتاب: الحدود، باب: ذكر الاختلاف على الزهري ٧٨/٨ حديث (٤٩١٦)، ط. حلب. وابن ماجه كتاب: الحدود، باب: حد السارق ٨٦٢/٢ حديث (٢٥٨٦).

النبي ﷺ حديثًا نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيري عن النبي ﷺ لم أرض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي ﷺ، وحدثني أبو بكر- وصدق أبو بكر- أن النبي ﷺ قال: "ما من إنسان يصيب ذنبًا فيتوضأ ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله فيهما إلا غفر له".

قال الشيخ: رواه الإمام أحمد في مسنده ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ورواه ابن حبان في صحيحه(١).

فخرج الشيخ الحديث تخريجًا إجماليًّا ولم يفصل فيذكر الجزء والصحيفة والباب، وعلة فعل ذلك تخفيفًا على طلبة العلم(٢).

وفي ص٤٤ خرج الشيخ حديث "الذهب بالذهب ربًا إلا مثلاً بمثل لا زيادة فيه، وما زاد فهو ربًا". قال الشيخ: رواه أحمد بمثله وأبو داود ومسلم وابن ماجه(٣).

خرج الشيخ الحديث إجمالاً ولم يفصل. فلم يذكر الكتاب ولا الباب ولا الجزء ولا الصحيفة(٤).

وفي ص٤٥ خرج الشيخ حديث "نضر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها وحفظها وعقلها". فقال الشيخ: رواه أحمد ٤٣٦/١ عن زيد بن ثابت، والترمذي ١٤٢/٤ عن عبد الله بن مسعود عن أبيه بلفظ "نضر الله امرءًا" وقال: حديث حسن صحيح، والدارمي بنحوه

---

(١) انظر الكفاية ص٤٤ أصل وهامش.

(٢) انظر الترمذي باب: ومن سورة آل عمران ٢٢٨/٥ . والمسند ١٧٩/١ حديث (٢)، ط. الرسالة.

(٣) انظر الكفاية ص٤٤ أصل وهامش.

(٤) انظر الحديث في صحيح مسلم ١٢٠٨/٣ كتاب: المساقاة، باب: الربا، حديث (١٥٨٤). وانظر مسند الإمام أحمد ٦٨/١٨، حديث (١١٤٩٤). وابن ماجه في المقدمة، باب: تعظيم حديث النبي ﷺ ٢١/١، حديث (١٨).

٦٥/١[١]. فخرج الشيخ الحديث وأغفل ذكر الباب ورقم الحديث[٢].

وفي ص٤٦ خرج الشيخ حديث تحويل القبلة فقال: حديث تحويل القبلة رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت، فقال: إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها. وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة، والحديث أخرجه مالك في الموطأ، والبخاري ومسلم من طريق مالك وأحمد، والشافعي في الأم[٣].

وخرج الشيخ حديث ماعز بن مالك[٤].

وخرج الشيخ حديث "أكرموا أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشوا الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف، ويشهد ولا يستشهد"[٥].

وخرج الشيخ حديث "إن كذبًا عليَّ ليس ككذب علي أحد؛ من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[٦].

وخرج الشيخ حديث "من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار"[٧].

---

(١) انظر الكفاية ص٤٥ أصل وهامش.

(٢) انظر سنن الترمذي، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٣٩٥/٤، حديث (٢٦٥٦)، ط. دار الجيل. ومسند الإمام أحمد ٣١٨/٢٧، حديث (١٦٧٥٤)، ط. الرسالة.

(٣) انظر الكفاية ص٤٦ أصل وهامش.

(٤) انظر السابق ص٥١.

(٥) انظر السابق ص٥٢.

(٦) انظر السابق ص٥٣.

(٧) انظر السابق ص٥٤.

وخرج الشيخ حديث "ائذنوا له فبئس رجل العشير، أو بئس رجل العشيرة"[١].

وخرج الشيخ حديث "يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم..." الحديث[٢].

سادسًا- علق الشيخ على بعض النصوص وشرحها عند الحاجة:

ففي ص٢٠ علق الشيخ على عبارة الخطيب (وأما المحققون فيه، المتخصصون به، فهم الأئمة العلماء والسادة الفقهاء أهل الفضل والفضيلة والمرتبة الرفيعة حفظوا على الأمة أحكام الرسول وأخبروا عن أنباء التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه وميزوا محكمه ومتشابهه.

فعلق الشيخ على النسخ فقال: هو رفع حكم متقدم بحكم متأخر، ويسمى المتأخر ناسخًا والمتقدم منسوخًا، ويعرف بتصريح الرسول ﷺ مثل: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها"، وبقول الصحابي، وبدلالة الإجماع، وبالتاريخ[٣].

فوضح الشيخ معنى النسخ وهذه فائدة عظيمة، ولعله أغفل المصدر الذي استقى منه كلامه تخفيفًا على طالب العلم[٤].

وفي ص٣٠ علق الشيخ على عبارة الإمام أحمد بن حنبل عندما سئل عن الحديث الذي روى أن السنة قاضية على الكتاب، قال: ما أجرؤ على هذا أن أقوله، ولكن السنة تفسير الكتاب وتعريف الكتاب وتبيينه.

---

(١) انظر السابق ص٥٦.

(٢) انظر السابق ص٥٧.

(٣) انظر السابق ص٢٠.

(٤)انظر دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح، للعلامة حافظ بن أحمد الحكمي، المتوفى ١٣٤٢، ١/٣٨.

فعلق الشيخ على تعريف الكتاب وتبيينه فقال: بيان السنة النبوية للقرآن الكريم إما بيان تقرير، وهو أن تكون السنة موافقة لما جاء به القرآن ومؤكدة له. وإما بيان تفسير، وهذا هو الأغلب، ومنه بيان المجمل بتفصيله، ومنه تقييد المطلق، وتخصيص العام[1].

وفي ص٣٢ علق الشيخ على خبر التواتر، فقال: الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري، وهو الذي يضطر الإنسان إليه، بحيث لا يمكنه دفعه، ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله، ولا يشترط فيه عدد معين في الأصح[2].

فعلق الشيخ على خبر التواتر تعليقًا مفيدًا إلا أنه لم يحل على مصدر نقل منه[3].

وفي ص٣٢ علق أيضًا على عبارة (فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم قطع على صدقه، وأوجب العلم ضرورة). فقال: أي أن خبر الآحاد هو الخبر الذي لم تبلغ نقلته في الكثرة مبلغ الخبر المتواتر سواء كان المخبر واحدًا أو اثنين أو أربعة أو خمسة إلى غير ذلك من الآحاد التي لا تشعر بأن الخبر دخل في حيز المتواتر. وقيل في تعريفه: هو ما لم توجد فيه شروط المتواتر سواء كان الراوي له واحدًا أو أكثر، والتعريفان يتفقان في أن خبر الواحد لا تجتمع فيه شروط المتواتر، فهما متقاربان[4].

---

(١) انظر الكفاية ص٣٠ أصل وهامش. وانظر تفصيل بيان السنة للقرآن في كتاب: السنة للإمام محمد بن نصر المروزي ص٦٨-٧٢.

(٢) انظر الكفاية ص٣٢ أصل وهامش.

(٣) انظر اليواقيت والدرر، باب: سبب تسمية المتواتر، ٢٥٦/١، ط. دار الرشد. وانظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر، النوع الأول: الصحيح، ٣٧٩/١، ط. المدينة المنورة.

(٤) انظر الكفاية ص٣٢ أصل وهامش.

علق الشيخ تعليقًا مفيدًا إلا أنه لم يحل على المصدر الذي نقل منه[1].

وفي ص٣٧ علق الشيخ على وصفهم الحديث بأنه (مسند). فقال الشيخ معلقًا وقال الحاكم- عن المسند من الأحاديث: هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله ﷺ. وقال ابن عبد البر: إنه المروي عن رسول الله ﷺ سواء كان منفصلاً أو منقطعًا[2].

فعلق الشيخ وعرف المسند ولم يذكر الكتاب الذي نقل منه[3].

وفي ص٣٨ علق الشيخ أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة، فأرفعها أن يقال: حجة أو ثقة، أو دونها أن يقال: كذاب أو ساقط.

فعلق الشيخ قائلاً: ذكر الحافظ في التقريب مراتب الجرح والتعديل كالآتي:

١- الصحابة.

٢- من أكد مدحه بأفعل كأوثق الناس.

٣- من أفرد بصفة كثقة أو متقن.

٤- من قصر عمن قبله قليلاً كصدوق أو لا بأس به.

٥- من قصر عن ذلك قليلاً كصدوق سيئ الحفظ أو صدوق يَهِم أو يخطئ أو تغير بآخرة، ويلتحق به من رُمي ببدعة.

٦- من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، ويشار إليه بمقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

---

(١) انظر (توجيه النظر إلى أصول الأثر)، باب: خبر، ١٠٨/١، ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

(٢) انظر الكفاية ص٣٧ أصل وهامش.

(٣) انظر (الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث) لابن كثير ٥/١.

٧- من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ويشار إليه بمستور.

٨- من لم يوجد فيه توثيق معتبر وجاء فيه تضعيف.

٩- من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، ويقال فيه مجهول.

١٠- من لم يوثق البتة، ويقال فيه متروك.

١١- من اتهم بالكذب.

١٢- من أطلق عليه اسم الكذب أو الوضع، ككذاب أو وضاع.

قال الشيخ أحمد محمد شاكر- رحمه الله- في (الباعث الحثيث): وما كان من الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى وغالبه في الصحيحين، وما كان من الرابعة فصحيح من الدرجة الثانية وهو الذي يُحَسِّنُهُ الترمذي وسكت عليه أبو داود، وما بعدها فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه فيصير هنا صحيحًا لغيره، وما كان من السابعة وما إلى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضعف من المنكر إلى الموضوع[1].

علق الشيخ على عبارات الإخبار عن أحوال الرواة بصورة سهلة، ونسب هذا التعليق الذي علقه إلى الحافظ في التقريب و(الباعث الحثيث)[2].

وفي ص٤٠ علق الشيخ على وصف من يحتج بحديثه ويلزم قبول روايته على الإجمال دون التفصيل.

فقال: إذا كان الراوي غير عالم ولا عارف بما يميل المعنى فلا خلاف أنه لا تجوز له روايته الحديث بهذه الصفة، وأما إذا كان عالمًا بذلك بصيرًا بالألفاظ ومدلولاتها وبالمترادف من الألفاظ ونحو ذلك فقد جوّز ذلك جمهور الناس سلفًا وخلفًا، وعليه العمل، كما هو

(١) انظر الكفاية ص٣٨ أصل وهامش.

(٢) الباعث الحثيث: ص ٧٥ .

المشاهد في الأحاديث الصحاح وغيرها، فإن الواقعة تكون واحدة وتجئ بألفاظ متعددة من وجوه مختلفة متباينة. اهـ ابن كثير[1].

فعلق الشيخ وأحال على الحافظ ابن كثير إلا أنه لم يذكر في أي مؤلف لابن كثير[2].

وفي ص٤٨ علق الشيخ على وصية عقبة بن نافع القرشي حين حضره الموت فقال لبنيه: أوصيكم بثلاث: لا تأخذوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة.

فقال الشيخ معلقًا- ويراد بالثقة: أن يوثق به في روايته بأن يكون ضابطًا، وأن يوثق به في دينه بأن يكون عدلاً. والمراد بالعدل: هو المسلم البالغ العاقل الذي سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة[3].

وفي ص٤٩ علق الشيخ على قول رسول الله ﷺ: "هلاك أمتي بالعصبية، والقدرية، والرواية عن غير ثبت".

علق الشيخ فقال: كان منهج الصحابة ﷺ يقوم على التثبت من الأحاديث، وسار على سنة التثبت التابعون ومن جاء بعدهم[4].

وفي ص٥٥ علق الشيخ على كلام الخطيب. قلت: وليس الأمر على ما ذهبوا إليه؛ لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق.

علق الشيخ فقال: وقد ذكر الإمام النووي في كتابه (رياض الصالحين) من أسباب إباحة الغيبة لغرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها: تحذير المسلمين من

---

(١) انظر الكفاية ص٤٠ أصل وهامش.

(٢) انظر الباعث الحثيث ص ٧٦ .

(٣) انظر الكفاية ص٤٨ أصل وهامش.

(٤) انظر السابق ص٤٩.

الشر ونصحيتهم، وذلك من وجوه: منها جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين بل واجب للحاجة[1].

وفي ص٦٢ علق الشيخ على كلام شعبة عندما كان يأتي عمران بن حدير ويقول له تعال حتى نغتاب ساعة في الله ﷻ يذكرون مساوئ أصحاب الحديث.

فعلق الشيخ قائلاً: يريد تجريح المجروحين وكشف حالهم ليحذرهم الناس وقد يرجع تجريح الراوي إلى فقد شرط (العدالة) فيه؛ بأن يكذب على الرسول ﷺ أو يتهم بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر ذلك في الحديث، أو بالفسق بالقول أو بالفعل الذي لا يصل إلى حد الكفر، أو الجهالة عينًا أو حالاً أو اسمًا، أو بالبدعة أو عدم المروءة. وقد يرجع تجريح الراوي إلى فقد شرط (الضبط) وذلك بفحش الغلط أو الغفلة أو سوء الحفظ أو الاختلاط والوهم أو مخالفة الثقات في السند أو المتن.

فعلق الشيخ على عبارة شعبة بطريقة سهلة[2].

فعلق الشيخ في ص٨٣ على عبارة الخطيب. ولهذا بكروا بالأطفال في السماع من الشيوخ الذين علا إسنادهم.

قال الشيخ معلقًا: جعل بعض العلماء سن خمس سنين فرقًا بين السماع والحضور، وضبطه بعض الحفاظ بسن التمييز، وقال بعضهم: لا ينبغي السماع إلا بعد العشرين سنة، وقال بعض: عشر، وقال آخرون: ثلاثون.

والمدار في ذلك كله على التمييز، فمتى كان الصبي يعقل كتب له سماع[3].

وفي ص٨٥ علق الشيخ على قول موسى بن هارون الحمال: متى يسمع الصبي

---

(١) انظر السابق ص٥٥.

(٢) انظر السابق ص٦٢.

(٣) انظر السابق ص٨٣.

الحديث؟ قال: إذا فرق بين البقرة والحمار.

فقال الشيخ معلقًا: يحمل قول موسى بن هارون: إذا فرق بين البقرة والحمار على أن العبرة بالتمييز، بأن يميز الصبي ما يراه ويسمعه، وأن يفهم الخطاب ويرد الجواب، وكذلك ما روي عن أحمد بن حنبل، فإنه سئل عن ذلك فقال: إذا عقل وضبط[١].

سابعًا- خرج الشيخ الآيات القرآنية:

ففي ص٥ خرج الشيخ آية الأنعام {قل لا أقول لكم عندي خزائن الله، ولا أعلم الغيب، ولا أقول لكم إني ملك إن أتبع إلا ما يوحى إلي}.

فخرج الشيخ الآية في الهامش (سورة الأنعام آية: ٥٠)[٢].

وفي ص٦ خرج الشيخ آية {وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا}.

فخرج الشيخ الآية فقال: (سورة الحشر آية: ٧).

وخرج آية {من يطع الرسول فقد أطاع الله... الآية} فقال: (سورة البقرة آية: ٨٠)[٣].

وفي ص٢١ خرج الشيخ آية {والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه} فقال: (سورة التوبة آية: ١٠٠).

وفي ص٢١ خرج الشيخ قول الله تعالى: {ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم}. (سورة الحديد آية: ٢١)[٤].

---

(١) انظر السابق ص٨٥.

(٢) انظر السابق ص٥.

(٣) انظر السابق ص٦.

(٤) انظر السابق ص٢١.

وفي ص٢٨ خرج الشيخ قول الله: {يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك، وإن كانت واحدة لها النصف، ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك... إلى قوله: {فلأمه الثلث}. قال الشيخ: (سورة النساء آية: ١١)[١].

وفي ص٢٩ خرج قول الله تعالى: {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما} فقال: (سورة المائدة: آية ٣٨)[٢].

لحديث كلام عربى يفيض على سامعيه وتاليه معا بأطيب النفحات، وفيه ذكرى لمن كان له قلب، ومن فضل الله أن مصر- كنانة الله فى أرضه – قد سعدت بالحديث النبوى منذ أشرق الإسلام فى ربوعها الآهلة.

(١) انظر السابق ص١١.

(٢) انظر السابق ص٢٩.

المطلب الثانى

تحقيقه لتدريب الراوي للسيوطي

١- سبب تحقيقه لهذا الكتاب:

يقول الشيخ: رأيت أن كتاب (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) قد أخذ مكانه في الجامعات الإسلامية في سائر أنحاء العالم الإسلامى، وأنه يعتبر الدليل والمقياس لقواعد أصول الحديث ومعرفة الصحيح من غيره، وعن هذا الكتاب ينقل المؤلفون في علوم الحديث في سائر أنحاء العالم الإسلامي، فقوي العزم واستخرت الله تعالى في تحقيق هذا الكتاب القيم الذي يحتاج إليه العلماء والباحثون وطلاب العلم[١].

٢- تتمثل جهوده في هذا الكتاب في أمرين:

أ- تحقيق النص اعتمادًا على بعض أصوله الخطية كما أشار الشيخ إلى ذلك في المقدمة ص١٨، حيث قال: وقمت بالتعليق عليه ومراجعة نصوصه على النسخ المخطوطة والنسخة المطبوعة بتعليق العالم الجليل الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف- رحمه الله- وقد وجدت لهذا الكتاب نسخًا مخطوطة بدار الكتب المصرية وأخرى بمكتبة الأزهر الشريف، وأقدمها تلك النسخة التي اعتمدت في المراجعة عليها، لأنها أقدم النسخ وأهمها وهي بخط أحمد بن أبي بكر السنفي المالكي، وقد نسخت سنة سبع وسبعين وتسعمائة هجرية تحت رقم (٤٦٣) مصطلح، وفي هامشها تقييدات مفيدة، وفيها بعض الزيادات على بعض النسخ، وفي آخرها قال: آخر شرح التقريب ولله الحمد والمنة على كل

(١) انظر المقدمة ص١٨.

حال، وكان الفراغ من هذا الكتاب في يوم الأربعاء ثامن عشر ذي الحجة الحرام، ختام شهور سنة سبع وسبعين وتسعمائة، والحمد لله وحده، على يد العبد الفقير المذنب الحقير أحمد بن أبي بكر السنفي المالكي. وقد رمزت لهذه النسخة برمز (الأزهر) وأسال الله- تعالى- أن ينفع بهذا الكتاب كل قارئ وأن يجزي مؤلفه وشارحه ومحققه والمعلق عليه وقارئه خير الجزاء، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، آمين.

ب- تعليقه على النص ومنهجه فيه كالتالى:

أولا- قابل بين المخطوط والمطبوع وسجل الفروق في الهامش:

ففي ص٢٠ قابل بين عبارة (إلى غير ذلك من علوم المعاني والبيان التي لبلاغة الكتاب والحديث تبيان) في المطبوع وبين نفس العبارة في المخطوط، فقال: (وفي الأزهر) أى: في نسخة المكتبة الأزهرية المخطوطة (التي هي لبلاغة الكتاب)[١].

وفي ص٢٣، قابل الشيخ بين عبارة ابن جماعة (هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، من المماتنة وهى: المباعدة في الغاية؛ لأنه غاية السند) وبين نفس العبارة في المخطوط ووضع الفارق فقال: وفي (الأزهر) (لأن المتن غاية السند)[٢].

وفي ص١٦٢، قابل الشيخ بين عبارة الأثرم (قال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: إذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من الصحابة ولم يسمعه فالحديث صحيح؟ قال: وفرق الصيرفى...) وبين نفس العبارة في المخطوط، ووضع الفارق فقال: وفي الأزهر (قال: نعم، قال: وفرق الصيرفى...)[٣].

---

(١) انظر التدريب ٢٠/١ أصل وهامش.

(٢) انظر السابق٢٣/١.

(٣) انظر السابق ١٦٢/١.

وفي ص٢٣٦، قابل الشيخ بين عبارة (مخالفة للنقل والعقل) وبين نفس العبارة في المخطوط ووضع الفارق فقال: وفي الأزهر (وما لم يصب فيه)[١].

وفي ص١٦٣، قابل الشيخ بين عبارة ابن عبد البر (قال ابن عبد البر: كأنه يعني أن الشافعي أول من رده، وبالغ بعضهم فقواه على المسند)، وبين نفس العبارة في المخطوط ووضع الفارق فقال: وفي الأزهر (وبالغ الحفاظ المأمونون)[٢].

وفي ص١٦٥، قابل الشيخ بين عبارة القاسم بن أبي بزة قال: (قدمت المدينة فوجدت جزورًا قد جزرت فجزئت أربعة أجزاء، كل جزء منها بعناق، فأردت أن أتباع منها جزءًا فقال لي الرجل من أهل المدينة...)، وبين نفس العبارة في المخطوط ووضع الفارق فقال: وفي الأزهر (فقال لي رجل من أهل المدينة...)[٣].

وفي ص١٦٧، قابل الشيخ بين عبارة: (يحتج به إن أرسله سعيد فقط)، وبين نفس العبارة في المخطوط ووضع الفارق فقال: وفي الأزهر (إن أرسله سعيد) بدون كلمة فقط[٤].

وفي ص١٦٨، قابل الشيخ بين عبارة: (غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليًّا)، وبين نفس العبارة في المخطوط ووضع الفارق فقال: عبارة (في زمان) ساقطة من نسخة الأزهر[٥].

---

(٤) انظر السابق ٢٣٦/١.

(٢) انظر السابق ١٦٣/١.

(٣) انظر السابق ١٦٥/١.

(٤) انظر السابق ١٦٧/١.

(٥) انظر السابق ١٦٨/١.

وفي ص١٧٨، قابل الشيخ بين عبارة: (قيل: إلا أن البخاري لا يشترط ذلك)، وبين نفس العبارة ووضع الفارق فقال: وفي الأزهر (لم يشترط) بدلًا من (لا يشترط)[١].

وفي ص١٨١، قابل الشيخ بين عبارة: (منزل على هذه القاعدة)، وبين نفس العبارة في المخطوط فقال: وفي الأزهر (الواقعة) بدل (القاعدة)[٢].

وفي ص١٨٢، قابل الشيخ بين عبارة (فيجامعه في حذف اثنين فصاعدًا ويفارقه في حذف واحد)، وبين نفس العبارة في المخطوط ووضع الفارق فقال: (فيجامعه) ساقطة من نسخة الأزهر[٣].

وفي ص١٨٣، قابل الشيخ بين عبارة: (وبعضهم بالعكس لا يستعملها إلا فيما لم يسمعه دائمًا)، وبين نفس العبارة في المخطوط ووضع الفارق فقال: وفي الأزهر (لم يستعمله) بدلًا من (لم يسمعه)[٤].

وفي ص١٨٦، قابل الشيخ بين عبارة: (أبو بكر البزار وأبو الحسن بن القطان: هو أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه)، وبين نفس العبارة في المخطوط فقال: وفي الأزهر (ما لم يسمع منه) ساقطة من نسخة الأزهر[٥].

وفي ص١٩٠، قابل الشيخ بين عبارة: (ثم مثل ذلك بمراسيل كبار التابعين)، وبين نفس العبارة في المخطوط ووضع الفارق فقال: وفي الأزهر (ذكر ذلك)[٦].

---

(١) انظر السابق ١/١٧٨.

(٢) انظر السابق ١/١٨١.

(٣) انظر السابق ١/١٨٢.

(٤) انظر السابق ١/١٨٣.

(٥) انظر السابق ١/١٨٦.

(٦) انظر السابق ١/١٩٠ .

ولا يخفى أن في المقابلات فائدة عظيمة؛ فهي تزيل التحريف والتصحيف ويتم بها المعنى في بعض الأحيان.

المبحث الثانى

تأليفه المستقل في علوم الحديث

تأليفه كتاب مباحث في علوم الحديث من كتاب تدريب الراوي:

أولاً- سبب تأليف هذا الكتاب:

يقول الشيخ: هذا الكتاب جمع بين التراث العلمي وبين التعليق على النصوص بما يوضحها، حتى يكون القارئ على بينة من الأمر وليتيسر له فهم مباحث هذا العلم ومصطلحاته بأسلوب يجمع ما بين الرصانة العلمية والتوضيح المناسب، وقد قدمته بصورة ميسرة لينتفع به طالب العلم وليكون مفيدًا له.

ثانيًا- موضوع الكتاب:

يقول الشيخ: وقد اشتمل الكتاب على بعض الاصطلاحات والعبارات المستعملة، وأشار إلى نشأة مصطلح الحديث وبحوث هذا العلم وأنواعه بحيث نستطيع الوقوف على الحديث الصحيح من غيره، ومن تقبل روايته ومن لا تقبل وهكذا.

والكتاب يشتمل على قسمين:

القسم الأول- من كتب التراث وقد ضم بعض الموضوعات من كتاب (تدريب الراوي) للإمام جلال الدين السيوطي.

القسم الثاني- اشتمل على بعض مباحث علوم الحديث.

ثالثًا- منهجه في الكتاب:

عرض الشيخ في هذا الكتاب لأربعة وستين نوعًا من أنواع علوم الحديث، وكان منهجه فيها كالتالي:

١- عرّف المصطلحات بصورة مبسطة جامعًا بين الرصانة العلمية والتوضيح المناسب.

٢- يذكر مقالًا توضيحيًا أو أكثر لكل نوع حسب الحاجة.

٣- يفصّل صور كل نوع ثم يذكر أمثلة لذلك.

٤- التوسط بين الإطناب والاختصار، فنجده يتخذ منهجًا وسطًا بين السيوطي في (تدريب الراوي) وبين الحافظ ابن كثير في (الباعث الحثيث).

نماذج لمنهجه

النموذج الأول- الحديث المدلَّس:

١- عرفه الشيخ فقال: هو الذي رواه راويه، فدلس فيه بوجه من وجوه التدليس. فنلاحظ أن الشيخ عرفه بتعريف بسيط لينتفع به طالب العلم.

٢- فصّل الشيخ صور التدليس وذكر مثالًا لكل نوع فقال: والتدليس نوعان: تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ. ثم قال: وهذان القسمان السابقان هما الأساسيان فيه والمشهوران، غير أن هناك أقسامًا أخرى للتدليس، وهي: تدليس التسوية، وتدليس العطف، وتدليس السكوت.

ثم عرّف الشيخ الأنواع بعدما عددها، ومثّل لكل نوع فقال: تدليس الإسناد هو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو يروي عمن عاصره ولم يلقه، موهمًا أنه سمعه منه، وذلك بأن يورده بلفظ يوهم الاتصال، كأن يقول: عن فلان، أو قال فلان... ونحو ذلك. وأما إذا صرح الراوي بالسماع ممن روى عنه أو صرح بالتحديث والحال أنه لم يسمع شيئًا من شيخه ولم يقرأه عليه، فإن تصريحه بالسماع أو التحديث مع هذا كذب وفسق، ولا يطلق عليه مجرد التدليس، بل إنه كاذب وفاسق، ولا يلتفت إلى ما يرويه لأنه أصبح مجروحًا مردود الرواية.

ومن أمثلة هذا النوع قول ابن خَثْرَم: كنا عند سفيان بن عيينة، فقال: قال الزهري كذا، فقيل له: أسمعت منه هذا؟ قال حدثني عبد الرزاق عن معمر عنه[1]، وقد جرح بعض الحفاظ من عرف بهذا التدليس من الرواة، فرد روايته مطلقًا، وإن أتى بلفظ الاتصال ولو لم يعرف أنه دلس إلا مرة واحدة.

---

(١) فيلاحظ أن الشيخ لم يزد على السيوطي في التدريب، ولا عن ابن كثير في الباعث الحثيث. انظر التدريب ١/١٧٣، والباعث الحثيث ص٤٠.

ثم ذكر الشيخ حكم تدليس الإسناد فقال: والقول الصحيح في حكم تدليس الإسناد هو أن ما رواه المدلس إما أن يكون بلفظ محتمل لم يبين فيه الاتصال، وإما أن يبين الاتصال، فإذا لم يبين الاتصال كأن قال: عن فلان، فلا تقبل روايته، ويحكم عليه بالانقطاع، وأما إن بين الاتصال، بأن قال مثلًا في بعض الروايات: حدثني فلان، أو أخبرنا، أو سمعت أو نحو هذا، فتقبل روايته ويحتج بحديثه إذا كان ثقة، وذلك لأن الرواية المتصلة دلت على أن الرواية الأخرى متصلة أيضًا. وعلى هذا يحمل ما روي في الصحيحين عن المدلسين بلفظ عن، فإن رواية أخرى فيها تصريح بالسماع[1]، وإنما عدل مصنِّف الصحيح عن الرواية المتصلة إلى الأخرى لأن المتصلة لم تجئ على شرطه، ومن أمثلة هذا ما يأتي:

---

(1) زاد الشيخ على التدريب فأتى بهذا المثال، أما السيوطي فاكتفى بما قاله النووي: وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين بعن فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى، ثم علق السيوطي شارحًا فقال: وما كان في الصحيحين وشبههما من الكتب الصحيحة عن المدلسين بعن فمحمول على ثبوت السماع له من جهة أخرى، وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العنعنة على طريق التصريح بالسماع لكونهما على شرطه دون تلك، وفصل بعضهم تفصيلًا آخر فقال: إن كان الحامل له على التدليس تغطية الضعيف فجرح؛ لأن ذلك حرام وغش، وإلا فلا. التدريب ١٧٨/١. أما الحافظ ابن كثير في الباعث فقال: ومن الحفاظ من جرح من عُرف بهذا التدليس (يقصد تدليس الإسناد) من الرواة فرد روايته مطلقًا وإن أتى بلفظ الاتصال ولو لم يعرف أنه دلس إلا مرة واحدة كما نص عليه الشافعي، رحمه الله تعالى.

قال ابن الصلاح: والصحيح التفصيل بين ما صرح فيه بالسماع فيقبل، وبين ما أتي فيه بلفظ محتمل فيرد، قال: وفي الصحيحين من حديث جماعة من هذا الضرب، كالسفيانين، والأعمش وقتادة، وهشيم وغيرهم. فنلاحظ أن الشيخ زاد على ما في التدريب والباعث تيسيرًا على طلبة العلم.

قال البخاري: حدثنا مسدد قال: حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ وعن حسين المعلم قال: حدثنا قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"، فنلاحظ في هذا الحديث أن كلًا من شعبة وحسين المعلم قد روى عن قتادة عن أنس، وقتادة كان يدلس، ولم يصرح في رواية البخاري بالسماع من أنس، ولكن الأمر محمول على السماع، لأنه صرح الإمام أحمد والإمام النسائي في روايتهما بسماع قتادة هذا الحديث من أنس ﷺ.

ثم عرف تدليس الشيوخ فقال: وهو أن يذكر الراوي شيخه بغير ما هو معروف ومشهور به، وذلك بأن يأتي باسم شيخه مثلًا أو كنيته، أو لقبه أو أي صفة له على خلاف ما هو مشهور به لكيلا يعرف.

ثم مثل لهذا النوع فقال: ومثال هذا النوع: روى أبو بكر بن مجاهد المقرئ عن أبي بكر بن أبي داود فقال: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر، فقال: حدثنا محمد بن سند - نسبة إلى جد له، وهو محمد بن الحسن بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند[1].

---

(1) سلك الشيخ مسلكًا وسطًا بين السيوطي وابن كثير، وربما زاد عليهما تيسيرًا على طلبة العلم فالسيوطي وابن كثير قالا في تعريف هذا النوع: هو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور، هذا تعريف ابن كثير في الباعث، وقال السيوطي: تدليس الشيوخ بأن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف، فكان تعريف الشيخ وسطًا بين التعريفين وزاد موضحًا: وذلك بأن يأتي باسم شيخه- مثلا- أو كنيته أو لقبه أو أي صفة له على خلاف ما هو مشهور به لكيلا يعرف، ثم مثل بنفس المثال الذي مثل به الحافظ ابن كثير في الباعث، غير أنه زاد ذكر اسم ابن سند فقال: وهو محمد بن الحسن بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند. انظر علوم الحديث من كتاب التدريب للشيخ، والباعث الحثيث ٤١، والتدريب ١/١٧٦.

ثم عرّف تدليس التسوية فقال: وهو أن يسقط الراوي واحدًا من الإسناد غير شيخه بسبب ضعفه أو صغره، فيتساوى بذلك الإسناد ويصير ثقة عن ثقة، وعندئذ يحكم له بالصحبة، وفي هذا النوع إيهام وتغرير، وهو أفحش أنواع التدليس، وممن اشتهر بهذا النوع من التدليس: بقية بن الوليد والوليد بن مسلم[1].

ثم عرّف تدليس العطف فقال: وهو أن يعطف رجلًا لم يسمع منه آخر سمع منه فيتوهم من سمعه أنه سمع من الاثنين، ومثاله: أن يقول حدثنا فلان وهو لم يسمع من الثاني المعطوف. وقد ذكر عن هشيم أنه فعله[2].

ثم تدليس السكوت، فقال: وهو أن يأتي- مثلا- بلفظ السماع ثم يسكت ويذكر اسمًا فيوهم أنه سمع من الرجلين وليس كذلك، ومثاله: أن يقول: حدثنا أو سمعت ثم يسكت ثم يقول هشام بن عروة أو الأعمش؛ موهمًا أنه سمع من هشام أو أنه سمع من الأعمش مع أنه لم يصح له سماع من واحد منهما[3].

---

(1) نلاحظ أن الشيخ زاد على ابن كثير حيث عرّف النوع فقال: تدليس التسوية، أما ابن كثير في الباعث فقال: وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته. انظر الباعث ٤١، وقَلَّ عن السيوطي حيث مثّل السيوطي لهذا النوع وترك الشيخ التمثيل لهذا النوع. انظر التدريب ١٧٤، ولعل الشيخ فعل هذا تخفيفًا على طلبة العلم.

(2) عرف الشيخ هذا النوع وذكره السيوطي نقلًا عن شيخ الإسلام بدون تعريف، إلا أن السيوطي ذكر مثالًا له. انظر التدريب ١/١٧٥.

(3) وهذا النوع ذكره السيوطي في التدريب ١/١٧٥، ولم يذكره الحافظ ابن كثير في الباعث إلا أن الشيخ المحقق أحمد شاكر نوه عليه في الهامش. انظر الباعث الحثيث ٤٢.

النموذج الثاني- الحديث المنقطع:

قال الشيخ: للحديث المنقطع عدة تعريفات منها: أنه ما سقط من إسناده رجل أو ذكر فيه رجل مبهم.

ومثال ما سقط من إسناده رجل: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيْع (بضم الياء التحتية وفتح الثاء وإسكان الياء) عن حذيفة مرفوعا: "إن وليتموها أبي بكر فقوي أمين" الحديث ففي هذا الحديث انقطاع في موضعين:

الأول: أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما رواه عن النعمان بن أبي شيبة الجَنَدي عنه، (والجندي بالجيم والنون المفتوحتين).

الثاني: أن الثوري لم يسمعه من أبي إسحاق، وإنما رواه عن شريك عنه.

ومثال الإسناد الذي اشتمل على رجل مبهم، ما رواه أبو العلاء عن عبد الله ابن الشِّخِّير (بكسر الشين المعجمة وتشديد الخاء المعجمة المكسورة)، وأبو العلاء هذا اسمه يزيد عن رجلين عن شداد بن أوس حديث: "اللَّهُمَّ إني أسألك الثبات في الأمر".

وقال الشيخ: من العلماء من عرّف المنقطع بأنه ما لم يتصل إسناده، وقالوا: إنه مثل المرسل[1].

وعرفه التبريزي فقال: ما سقط مما ليس في أول الإسناد من رواته راوٍ واحد قبل الصحابي في الموضوع الواحد. فخرج بقوله: مما ليس في أول الإسناد المعلق، وخرج بقوله:

---

(1) قدم الشيخ وأخر في هذا التعريف واختصر ولعله فعل ذلك توضيحًا لطلبة العلم، فقد قال ابن كثير في (الباعث الحثيث): ومنهم من قال: المنقطع مثل المرسل وهو كل ما لا يتصل إسناده غير أن المرسل أكثر ما يطلق على ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ.

قال ابن الصلاح: وهذا أقرب وهو الذي صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم وهو الذي ذكره الخطيب البغدادي في كفايته. الباعث الحثيث ص ٣٨.

راوٍ واحد المعضل، وخرج بقوله: قبل الصحابي المرسل[1].

وقال الشيخ: ويعرف الانقطاع في سند الحديث بأمور:

١- إذا تعددت الأسانيد بجمع طرق الحديث ويقارن بين أسانيدها المختلفة للنظر في الراوي الساقط.

٢- أن يحكم أحد الأئمة بعدم سماع راوٍ ممن روى عنه بدون تعارض فإذا وجد التعارض بين الانقطاع والاتصال لجأنا إلى الترجيح بأحد طرق الترجيح؛ لكثرة العدد أو زيادة الوثوق.

٣- كما يعرف الانقطاع أيضًا بالوقوف على معرفة ميلاد كل راوٍ وتاريخه ووفاته لتعلم هل يمكن اللقاء والمعاصرة بينهم أم لا[2].

وجود المنقطع في الصحيحين:

قال الشيخ: وما وجد من الأحاديث المنقطعة في كل من صحيح البخاري وصحيح مسلم فإنما جاء حيث كان له ما يعضده من غير، من الأحاديث المتصلة، فجاءت الأحاديث المنقطعة على سبيل التقوية والمتابعات والشواهد، فليست ضعيفة، وقد ذكر الرشيد العطار (ت٦٦٢هـ) أن في صحيح مسلم بضعة عشر حديثًا في إسنادها انقطاع، ويجاب على هذا بأن الأمام مسلمًا إنما ذكر الأسانيد

---

(١) نلاحظ أن منهج الشيخ وسط بين السيوطي في التدريب والحافظ ابن كثير في الباعث، حيث عرف المنقطع ومثل له كابن كثير، ولم يكتف بالتعريف فقط كالسيوطي. انظر التدريب ١ / ١٦١، الباعث الحثيث ص ٣٨.

(٢) زاد الشيخ عن ابن كثير؛ حيث لم يذكر ما يعرف الانقطاع ووضح ما أجمله السيوطي في التدريب؛ حيث قال: إن الانقطاع قد يكون ظاهرًا وقد يخفى فلا يدركه إلا أهل لمعرفة وقد يعرف بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر التدريب ١٦١/١، والباعث الحثيث ص ٣٨.

المنقطعة بعد الصحيحة ليوضح صحة المتن؛ حيث قوى المتصل المنقطع ورفعه من الضعف إلى القوة، هذا بالنسبة إلى متن الحديث، أما بالنسبة للسند المتصل فتزداد درجة صحته؛ لأن الطرق إذا تعددت قوّى بعضها بعضًا، فإذا وجد للحديث طريقان أحدهما متصل والآخر منقطع كان أكثر في درجة الصحة من صحيح ليس له سوى طريق واحد.

وأجيب أيضًا عما ورد في صحيح مسلم بما فيه انقطاع: يتبين اتصالها إما من وجه آخر عنده، أو من ذلك الوجه عند غيره مثل حديث حميد الطويل عن أبي رافع عن أبي هريرة ﷺ أنه لقي النبي ﷺ في بعض طرق المدينة. الحديث صوّبه حميد عن بكر المزني عن أبي رافع كما أخرجه الخمسة وأحمد وابن أبي شيبة في مسنديهما وحديث السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدي عن عمر في العطاء، صوّبه السائب عن حويطب بن عبد العزى كذا ذكره الحافظ، قال النسائي: لم يسمعه السائب من ابن السعدي وإنما رواه عن حويطب عنه كما أخرجه البخاري والنسائي[1].

ثم زاد الشيخ على التدريب والباعث أن الدارقطني انتقد بعض الأحاديث في صحيح البخاري وعللها بالانقطاع وتصدى للإجابة عنها الحافظ ابن حجر، وبين أنه ينظر للراوي إن كان صحابيًا أو ثقة غير مدلس، وقد أدرك من روى عنه إدراكًا بيّنا، أو صرح بالسماع إن كان

---

(1) فصل الشيخ ما أجمله السيوطي نقلًا عن الرشيد حيث قال الرشيد: وفي صحيح مسلم بضعة عشر حديثًا في إسنادها انقطاع، وأجيب عنها بتبين اتصالها، إلا من وجه آخر عنده، أو من ذلك الوجه عند غير، وهي حديث حميد ثم سرد البضعة عشر حديثًا ففصل الشيخ كلام الرشيد تيسيرًا على طلبة العلم، إلا أنه اكتفى بواحد ولم يأتي ببقية الأحاديث التي أتى بها الرشيد. ولعله فعل ذلك تخفيفًا على طلبة العلم وتيسيرًا ولكن الأفضل من وجهة نظري مجيئه ببقية الأحاديث إتمامًا للفائدة.

مدلسًا من طرق أخرى فإن وجد ذلك انـدفع الاعـتراض، وإن لـم يوجـد وكان الانقطـاع ظـاهرًا فيجاب عنه: بأنه إنما أخرج مثل ذلك حيث له سائغ وعاضد وصفته في الجملـة تقويـة ويكـون التصحيح واقعًا من حيث الموضوع.

ثم ختم الشيخ بحكم المنقطـع فقـال: وحكـم المنقطـع أنـه ضـعيف لأن المـبهم فيـه أو المحذوف منه مجهول فيرد ولا يحتج به ، فإذا ورد من طريق آخر متصلًا وظهر أن الراوي المحذوف أو المبهم ثقة فإن الحديث حينئذ يقبل ولا يرد[1].

(1) نلاحظ أن الشيخ ختم الكلام عن الحديث المنقطع بالحكم عليه على خلاف السيوطي وابن كثير وغـيرهم حيـث ذكروا الحديث المنقطع تحت أنواع الحديث الضعيف فقال ابن كثير: النوع الثالث: الحديث الضعيف ثم ذكـر من ضمن أنواعه المنقطع وكذا فعل السيوطي وغيرهما. انظر التدريب ١ / ١٣٩، ١٦١. والباعث الحثيث ٣٤، ٣٨.